بإعادة تحقيق الوحدة انتهت دورات الصراعات الدموية والتصفيات الجسدية

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام

20 عاماً من العطاء الوحدوي

في رسالة وجهها للمشترك

المؤتمر ينتقد افتراءات أحزاب المشترك ويطالبها بالدفاع عن القتلة أمام القضاء

■ جدد المؤتمر الشعبي العام التزامه بتنفيذ اتفاق فبراير 2009م الموقَّع بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب(نصاً وروحاً)، رافضاً في الوقت نفسه القبول بأية شروط خارج الاتفاق تضعها أحزاب اللقاء المشترك.

وقال في رسالة بعثها إلى قيادة أحزاب اللقاء المشترك :"إن المؤتمر لم ولن يتراجع عن التزامه بتنفيذ اتفاق فبراير نصاً وروحاً، كما لم نضع شرطاً واحداً خارجاً عن نصوصه.. بينما وضعت أحزاب اللقاء المشترك شروطاً ليست في صلب الاتفاق".

وانتقدت الرسالة- التي وجهها النائب الثاني لرئيس المؤتمر الدكتور/ عبدالكريم الارياني إلى رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك الدكتور/ عبدالوهاب محمود- الافتراءات التي تضمنتها رسالة المشترك الموجهة إلى المؤتمر مطلع مايو الجاري.

وقالت الرسالة : تلقينا رسالتكم المؤرخة بـ 2 مايو 2010م والتي ادعيتم فيها افتراءً أنني أبلغتكم بأن الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- حفظه الله- قد تحفَّظ حول بندين من بنود مشروع الاتفاق، وهما البند المتعلق بالعفو عن بقية المحتجزين، والبند المتعلق بحيادية وسائل الإعلام الرسمية في تعاملها مع المعارضة.

وعبَّرت الرسالة عن الاستنكار الشديد للتحريف والتزوير الذي ورد في رسالة المشترك حول المقترحات المقدمة له :"وهنا لا أجد بُداً من تسجيل استنكاري الشديد وأسفي العميق للتحريف إن لم يكن التزوير الذي ورد في رسالتكم المشار إليها أعلاه لأنني نقلت إليكم شفوياً وكتابياً مقترحين بتجاوز هذين البندين".

وأضافت الرسالة :(ففيما يخص المحتجزين فقد كان الاقتراح المقدم لكم خطياً هو :«تقترح اللجنة أن يطبق العفو العام الذي أعلنه رئيس الجمهورية في حضرموت على بقية المحتجزين لأسباب مماثلة».

وأوضحت الرسالة أن الدكتور الارياني نقل لقيادة المشترك " شفوياً مباركة القيادة السياسية لهذا النص" ،منتقدة إصرار المشترك على تجاهل ذلك المقترح :" ومع ذلك فقد أصدرتم بياناً يوم 24 أبريل 2010م أصررتم فيه على الإفراج الفوري وتجاهلتم تماماً الاقتراح المعروض عليكم".. متسائلة :"فأين هو التحفظ الذي ادعيتموه".

وأكد المؤتمر الشعبي العام رفضه أن يحول المشترك الحوار إلى فرض إرادة عليه، معتبراً ذلك غير غريب على المشترك الذي تعود على ذلك.. مؤكداً أن المؤتمر لا يقبل بذلك :"ومالا نستطيع قبوله فالذين يرفعون علماً تشطيرياً ويقطعون الطريق ويعتدون على المال العام والخاص والذين يقتلون بالهوية أو يعتدون على كرامة المواطنين هؤلاء مجرمون وبإمكانكم الدفاع عنهم أمام القضاء".

وحول المقترح الثاني المتعلق بوسائل الإعلام الرسمية قالت الرسالة :"أما بالنسبة لوسائل الإعلام الرسمية فقد كان ردنا واضحاً وهو أن جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والتي هي جزء لا يتجزأ من مؤسسات الدولة سوف تمتنع عن التصدي للمعارضة ما عدا حق الرد المكفول لأية هيئة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة عندما تتعرض للنقد أو التجريح من أية جهة كانت". وأضاف المؤتمر في رسالته :"ومرة أخرى أين هو التحفظ الذي أدعيتموه، وأما ادعاؤكم بأن حيادية وسائل الإعلام في غير أوقات الانتخابات هو حق مكفول في الدستور فذلك ادعاء يقع على عاتقكم تقديم البرهان على صحته".

وعبر المؤتمر في رسالته عن استغرابه من اعتراض المشترك على التغيير المقترح في لجنة الحوار، وقال :"أما ما ورد في رسالتكم من اعتراض على التغيير المقترح في لجنة الحوار فذلك مما يدعو إلى الاستغراب والدهشة فقد تغيب عدد من أعضائكم وتم استبدالهم بمن تشاءون ولم نعترض على ذلك" .

وعبر النائب الثاني لرئيس المؤتمر عن استيائه من مغالطات المشترك التي :"لا تخدم الحوار ولا تسهل مهمة المتحاورين معكم".

واختتم المؤتمر رسالته إلى المشترك بتأكيد التزامه بتنفيذ اتفاق فبراير، رافضاً الشروط التي يضعها المشترك للتوقيع على الاتفاق :«وإلا فكيف تفسرون طلبكم سكوت الإعلام الرسمي عن كل ما تقوله المعارضة من افتراءات، عندما وضعتموه شرطاً من شروط التوقيع؟! وقبل ذلك طلبتم ألا يتم التوقيع إلا باسم اللقاء التشاوري؟! فهل ذلك في نصوص الاتفاق؟«.□

الذين يرفعون علماً شطرياً ويقطعون الطريق ويقتلون بالهوية مجرمون

مغالطات المشترك لا تخدم الحوار ولا تسهل مهمة المتحاورين

نص رسالة المؤتمر الشعبي العام إلى أحزاب اللقاء المشترك

الأخ الدكتور/ عبد الوهاب محمود
رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك الأكرم
تحية طيبة وبعد:

تلقينا رسالتكم المؤرخة 2 مايو 2010م والتي أدعيتم فيها افتراءً أنني أبلغتكم بأن الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- حفظه الله- قد تحفظ حول بندين من بنود مشروع الاتفاق، وهما البند المتعلق بالعفو عن بقية المحتجزين، والبند المتعلق بحيادية وسائل الإعلام الرسمية في تعاملها مع المعارضة .

وهنا لا أجد بُداً من تسجيل استنكاري الشديد وأسفي العميق للتحريف إن لم يكن التزوير الذي ورد في رسالتكم المشار إليها أعلاه لأنني نقلت إليكم شفوياً وكتابياً مقترحين بتجاوز هذين البندين، ففيما يخص المحتجزين فقد كان الاقتراح المقدم لكم خطياً هو (تقترح اللجنة أن يطبق العفو العام الذي أعلنه رئيس الجمهورية في حضرموت على بقية المحتجزين لأسباب مماثلة).

كذلك أكدت لكم شفوياً مباركة القيادة السياسية لهذا النص، ومع ذلك فقد أصدرتم بياناً يوم 24 أبريل 2010م أصريتم فيه على الإفراج الفوري وتجاهلتم تماماً الاقتراح المعروض عليكم، فأين هو التحفظ الذي أدعيتموه، اللهم إلا إذا كان الحوار معكم يعني فرض إرادتكم على الآخر، فلا غرابة في ذلك فهو ما عودتمونا عليه، ومالا نستطيع قبوله فالذين يرفعون علماً تشطيرياً ويقطعون الطريق ويعتدون على المال العام والخاص والذين يقتلون بالهوية أو يعتدون على كرامة المواطنين هؤلاء مجرمون وبإمكانكم الدفاع عنهم أمام القضاء .

أما بالنسبة لوسائل الإعلام الرسمية فقد كان ردنا واضحاً وهو أن جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والتي هي جزء لا يتجزأ من مؤسسات الدولة سوف تمتنع عن التصدي للمعارضة ما عدا حق الرد المكفول لأي هيئة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة عندما تتعرض للنقد أو التجريح من أي جهة كانت .

ومرة أخرى أين هو التحفظ الذي أدعيتموه، وأما ادعاؤكم بأن حيادية وسائل الإعلام في غير أوقات الانتخابات هو حق مكفول في الدستور فذلك إدعاء يقع على عاتقكم تقديم البرهان على صحته .

أما ما ورد في رسالتكم من اعتراض على التغيير المقترح في لجنة الحوار فذلك مما يدعو إلى الاستغراب والدهشة فقد تغيب عدد من أعضائكم وتم استبدالهم بمن تشاؤون ولم نعترض على ذلك .

مرة أخرى أعبر لكم عن استيائي لكل ما ورد في رسالتكم من مغالطات لا تخدم الحوار ولا تسهل مهمة المتحاورين معكم .

وختاماً نؤكد لكم أن المؤتمر لم ولن يتراجع عن التزامه بتنفيذ اتفاق فبراير نصاً وروحاً، كما لم نضع شرطاً واحداً خارجاً عن نصوصه .. بينما وضعت أحزاب اللقاء المشترك شروطاً ليست في صلب الاتفاق.. وإلا فكيف تفسرون طلبكم سكوت الإعلام الرسمي عن كل ما تقوله المعارضة من إفتراءات، عندما وضعتموه شرطاً من شروط التوقيع؟! وقبل ذلك طلبتم أن لا يتم التوقيع إلا باسم اللقاء التشاوري؟! فهل ذلك في نصوص الاتفاق ؟؟

وتقبلوا التحية والتقدير

الدكتور/عبدالكريم الارياني
النائب الثاني لرئيس المؤتمر

مصدر مسؤول في الأمانة العامة للمؤتمر:

أحزاب المشترك ترفض إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري

■ أبدى مصدر مسئول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام استغرابه لحالة الهزل التي وصلت إليها قيادات أحزاب اللقاء المشترك والحالة البائسة التي تعيشها وما تدعو إليه من مؤتمرات صحفية عبثية ومتكررة لايستفيد منها القارئ أو المستمع أو المتابع شيئاً، وتصيب من يتابعونها بالملل والسأم.

وقال المصدر :إن تلك القيادات قد وصلت –للأسف– حد الإفلاس ولم تعد تستشعر مسئولياتها ولا احترامها للدستور والقانون وواجبات المواطنة الصالحة أما الاتفاقات فلم يعد خافياً على أحد أن هذه القيادات لم تخجل في يوم من الأيام من تنكرها للاتفاقات والنكث بها وهي تعتبرها مجرد إلهاء ومضيعة للوقت من أجل افتعال الأزمات للإضرار بمصالح الوطن والتكسب من وراء ذلك.

المؤتمر سيتحمل مسؤولياته بشجاعة ولن يحتاج من الداعين للفتنة إلى حماية الأمن

وأضاف المصدر :لم يكن اتفاق فبراير وحده من تنكرت له قيادات أحزاب اللقاء المشترك ولن يكون آخر الاتفاقات التي سوف تتنكر لها.. فمنذ توقيع هذا الاتفاق عقدت العديد من الجلسات للوصول إلى آلية لتنفيذه وفي كل مرة كانت قيادات المشترك تضع العراقيل والشروط التعجيزية لإعاقة تنفيذه في إطار مخطط مكشوف لعرقلة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد وإدخال البلاد في متاهات الفراغ الدستوري وهذا ما ظلت تعمل تلك القيادات في المشترك من أجله وها نحن اليوم في الشهر الخامس عشر منذ التوقيع على اتفاق فبراير ونعتقد أننا سنمضي عاماً جديداً هذه المرة لنضيف فقرات إلى الآلية تتعلق بسيارات الخدمات لعبد الوهاب محمود والقانص والنعيمي وزيد الشامي وهلم جراً.وقال المصدر :إنه لأمر يدعو إلى الأسف أن تعقد هذه القيادات مؤتمراً صحفياً وتعاقر الكذب.. والناس جميعاً يعلمون أنها هي التي تعيق تنفيذ اتفاق فبراير،وليعلم الناس جميعاً أن آخر اللقاءات التي تمت مع الدكتور عبدالكريم الإرياني رفض أمناء عموم المشترك التأكيد على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في أبريل 2011م ورفضوا تدوين ذلك في المحاضر أو الصيغة التي سيوقع عليها، كما رفضوا التوقيع على المحضر الذي سبق التوافق عليه لتنفيذ الاتفاق، بل والأدهى والأمر أن قيادات المشترك زعمت في مؤتمرها الصحفي أن بندين هما اللذان أعاقا الاتفاق (الإفراج عن المعتقلين والجانب الإعلامي) وكنا نتمنى على تلك القيادات وبالذات الدكتور عبد الوهاب محمود – رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك – أن يقول الحق ولو لمرة واحدة.. فحتى هاتين النقطتين جرى تواصل بين الأخ/ الأمين العام المساعد للمؤتمر سلطان البركاني ورئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك عبدالوهاب محمود أبلغ فيه البركاني محمود الموافقة على طلب اللقاء برئيس الجمهورية وطلب منه إعطاءه رداً بحيث يطلب من رئيس الجمهورية تحديد الموعد بحسب ما كان قد أبلغه به الدكتور محمود فأبلغه الأخير بأنه سوف يبلغ قيادات المشترك ويرد عليه لكنه وحتى هذه اللحظة لم يبلغ بأي رد.

إجهاض الاتفاق

وأضاف المصدر: إن من العار على قيادات أحزاب المشترك أن تدعي التزامها باتفاق فبراير وهي التي تعمل بكل ما أوتيت من قوة على إجهاضه والتنصل عنه وعدم تنفيذه.. فمرة تختلق قصة المجرمين وقطاع الطرق والخارجين عن الدستور والنظام والقانون من العناصر التخريبية والانفصالية الذين تحالفت معهم ومرة تختلق قضية حلفائها من المتمردين والخارجين على الشرعية من العناصر الحوثية التي أشعلت الفتنة في صعدة ومرة تضع في طريق تنفيذه الادعاءات الباطلة والشروط التعجيزية التي لا تنتهي، ولا غريب أن نسمع خلال الأسابيع القادمة أن تتحول المزيد من سيارات الخدمات والزوجات والأبناء إلى شروط جديدة لتنفيذ اتفاق فبراير.

وقال المصدر: إن هذه القيادات المتنفذة في المشترك تحاول عبثاً خداع الناس وتضليلهم وخلق المصطلحات الفضفاضة بهدف الوصول بالبلاد إلى حالة الفراغ والفوضى والنكران لوحدة اليمن ونظامه الجمهوري وعدم احترام دستور البلاد وقوانينها وسلامة أراضيها بالأحاديث الملتوية التي نستشف منها اليوم أن اتفاق فبراير ليس أصل الحوار وجوهره وذروة سنامه ولكننا نسمع اليوم مصطلحات أنه مرجعية وانه ليس إلا واحداً من الأسس مع أن اتفاق فبراير واضح كوضوح الشمس في رابعة النهار ولا يحتاج إلى أن يفلسف المشترك مضمونه ومكنونه ومرتكزاته التي تحددت في إجراء التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والانتخابي وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإجراء التحضيرات للانتخابات النيابية القادمة.

وأضاف المصدر :إن ذلك الاتفاق مفهوم وواضح ولا يحتاج إلى جهابذة المشترك أن يفسروه أو يحوروه كيفما يريدون من أجل الالتفاف عليه لتأجيل الانتخابات مرات ومرات.

امتنع قادة المشترك عن التوقيع على المحضر الذي سبق التوافق عليه لتنفيذ اتفاق فبراير

وقال المصدر: إن قناعاتنا الراسخة بل وقناعة كل المراقبين والمهتمين المتتبعين والأشقاء والأصدقاء أن (المشترك) يهدف إلى عدم إجراء الانتخابات في موعدها وإلغاء الهيئات والمؤسسات والوصول إلى حالة الفراغ الدستوري والفوضى حتى يتمكن من تحقيق مآربه. وتابع: يشهد الله أننا نؤكد للجميع أن المشترك بقياداته المتنفذة جمعا وفرادى أبعد ما يكونون عن مصالح الوطن والمواطنين وعن احترام الدستور والقانون والممارسة الديمقراطية وأقدر ما يكونون على لي عنق الحقيقة والافتراء والتضليل، ونحن في المؤتمر نعترف لهم بأنهم فرسان في هذا المجال وجهابذة في الجحود والنكران وأساتذة في نكث العهود والمواثيق وعدم احترام الاتفاقات وأن ذلك الخليط من مخلفات أفكار المنظومة الشيوعية والقومية والأسلمة وأدواتها وسلوكها الدعائي وتفننها بالإشاعات والكذب صارت سمة من سمات المشترك لانستطيع نحن في المؤتمر أو غيرنا على مجاراتهم فيها.

هراء المشترك

وقال المصدر :إنه لمن المخجل أن تقول تلك القيادات إنها ستعمل على تنفيذ اتفاق فبراير منفردة ونحن نقول لأولئك اخجلوا من أنفسكم قليلاً فأنتم لا تملكون القدرة على الوفاء فكيف تدعون أنكم ستنفذون اتفاق فبراير إلا إذا كان لديكم سلطة وحكومة وشعبا لا نعلمه نحن وعالم آخر تستطيعون فيه تنفيذ اتفاق فبراير الذي تتنكرون له...أي هراء في الأقوال وصل إليه المشترك، وإذا كنتم جادين فعلاً وقادرين فتفضلوا وأرونا ماذا أنتم فاعلون.

وأضاف المصدر :إننا في المؤتمر الشعبي العام نؤمن بالحوار وهو سلوكنا منذ نشأة المؤتمر، وعلى استعداد ومعنا حلفاؤنا في أحزاب التحالف الوطني أن نحاور ليلاً ونهاراً وجهاراً من أجل تنفيذ اتفاق فبراير وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد دون أي تسويف أو تعطيل والذي لن نسمح بتكراره مرة أخرى من قبل أحزاب اللقاء المشترك، ولا نعتقد أن أبناء شعبنا اليمني اليوم لم يستبينوا أهداف المشترك ويعرفوا مراميهم بل صار كل صغير وكبير في هذه الأرض الطيبة مقتنعاً قناعة كاملة أن المشترك ومن خلال تحالفاته المعلنة والمشبوهة مع عناصر التخريب والانفصال وأصحاب المشاريع الصغيرة حريص على الفتنة وحريص على التمرد وحريص على قطع الطرقات وحريص على تشويه آدمية الإنسان والتمثيل به وحريص على النيل من النظام والقانون والوحدة الوطنية ويعمل بكل جد وجهد على إيجاد مؤسسات لا دستورية ولا قانونية ويدعون إليها، وبمسميات عدة ومرة عبر الدعم والمساندة للخارجين على القانون والمتمردين ودعاة المشاريع الصغيرة والإرهابيين من عناصر تنظيم القاعدة، والساعين إلى تجزئة الوطن وإعلان تأييدهم المطلق لكل ما من شأنه الإضرار بالوطن وسيادته ونظامه الجمهوري ووحدته.

اتفاق فبراير يرتكز على:

إجراء التعديلات الدستورية.. تشكيل لجنة الانتخابات.. التحضير للانتخابات النيابية

وتساءل المصدر: أي أحزاب هذه التي لا تحترم اتفاقاً ولا تحترم إرادة شعبها ولا قناعاته وتعمل على التآمر عليها ليل نهار وتعمل على تمزيق أوصاله والنيل من مكتسباته وثوابته الوطنية من أجل مصالح أنانية ضيقة.

مكاسب شخصية

وقال :إن ما نسمعه من ضجيج سواء بما يطلقون عليه قيادات تسمية المشترك أو اللقاء التشاوري إنما يهدف إلى تحقيق كسب شخصي لا أكثر لأولئك الذين يعيشون على هامش التاريخ ونعتقد أن الزمن والسلطة قد تجاوزتهم وأنه لم يعد لهم مكان في صفوف الجماهير أو أولئك الباحثين عن الحظوة والساعين إلى تبوء المناصب الكبيرة والصفقات التجارية والمنافع الشخصية وليس في تلك التجمعات ما يخدم مصلحة الوطن أو يعمل على تحقيق أمانيه أو يضمن له الاستقرار ويدعو إلى الطمأنينة ويشجع على دخول الاستثمارات وخلق فرص العمل وتحقيق وتائر التنمية.. بل على العكس صارت تلك النواعق تعيق مسيرة التنمية والاستثمار ومصالح المواطنين وتنغص عليهم وتعكر صفو الأمن وتشوه النسيج الاجتماعي وصورة اليمن في الخارج وتقلق السكينة العامة وتروع الآمنين وتعيق أداء الأجهزة الرسمية وتصرفها عن أداء مهامها إلى مواجهة تلك الأعمال غير المشروعة وتنتزع الإمكانات الموجهة للتنمية وخدمة المواطنين وتحسين أحوالهم المعيشية إلى مواجهة الخارجين عن القانون وقطاع الطرق والداعين إلى المساس بوحدة اليمن وأمنه وسيادته واستقراره.

وتابع المصدر :وبدلاً من أن تكون تلك الأحزاب معارضة وطنية مسئولة ورديفاً للسلطة وعامل خير ووسيلة لتحقيق الأهداف صارت حالة فوضى وعبث وحالة من عدم الاستقرار والعبثية ومهما قلنا في تلك الأحزاب وبياناتها المأزومة فإن ذلك لن يكون إلا الشيء اليسير مما يجب أن يقال عن تلك الممارسات الطائشة وغير المسئولة.

نحمل المشترك مسئولية ما يجري من اضرار بالوطن

وقال المصدر في ختام تصريحه: إننا نقول لهؤلاء المأزومين بوضوح لا يقبل الجدل إن الدستور والقانون هو مرجعيتنا جميعاً وصناديق الاقتراع المجسدة لإرادة الشعب الحرة هي الحكم بيننا، وإننا في المؤتمر الشعبي العام الكلمة لدينا رباط ونحترم اتفاقاتنا ونعتبر اتفاق فبراير هو الأصل وأن ما حدده من نقاط بأولاً وثانياً وثالثاً هي القضايا التي اتفقنا عليها وأن ما تحاولونه عبثاً لن يثنينا عن الإعلان بأننا على الاستعداد أن نطبق ذلك الاتفاق ونحن قادرون على تطبيقه وأن المؤسسات الشرعية كفيلة بإخراجه إلى حيز الوجود وليس تلك القيادات المأزومة في اللقاء المشترك أو فيما يسمى بالتشاور الوطني أو في أي تسميات تدعونها وأن أبناء الشعب اليمني –وكما أكدنا– يعرفون حقيقتكم ونواياكم ويعرفون مضمون ومكنون اتفاق فبراير ونحملكم مسئولية ما يجري من إضرار بالوطن.. أما المؤتمر الشعبي العام فسيتحمل مسئولياته بكل شجاعة ولن يحتاج من صناع الأزمات والداعون إلى الفتنة حماية الأمن الذي هم وحلفاؤهم يستهدفونه بأفعالهم وأعمالهم الخارجة على النظام والقانون، وسيمضي المؤتمر باحترام التزاماته وندعوكم إن كنتم جادين فعلا أن نذهب يوم غد إلى توقيع الآلية التي تم التوافق عليها بدلاً من هذا العبث وضياع الوقت واللجوء إلى التضليل والمؤتمرات الصحفية الهزيلة واستخدام العبارات والجمل الممجوجة والهروب من تحمل المسئوليات.

واختتم المصدر بقوله تعالى: «تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم».. سائلين الله أن يعيدكم إلى الصواب وأن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الوطن وأن يجعلكم ولمرة واحدة تحترمون التزاماتكم واتفاقاتكم وأن يهديكم إلى سواء السبيل.. والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير.□

دعا القوى السياسية إلى استغلال الفرصة التاريخية الراهنة

الراعي: التحديات التي تواجه الوطن تتطلب إجراء حوار وطني وتغليب مصلحة الشعب والوطن على المصالح الضيقة

□ يحيى الراعي

■ أكد الأخ يحيى على الراعي- رئيس مجلس النواب الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام- أن من واجب الحكومة الاضطلاع بمسئوليتها الدستورية وبسط هيبة الدولة وإعلاء صوت النظام و القانون ، للحفاظ على أرواح الناس والممتلكات العامة والخاصة والسلم الأهلي.

ودعا الراعي في جلسة السبت التي بدأ بها مجلس النواب جلسات أعماله لفترة انعقاده الثانية للدورة الثالثة من دور انعقاده السنوي الثامن – دعا القوى السياسية إلى استغلال الفرصة التاريخية الراهنة، وبعيدا عن المكايدة السياسية والوقوف بكل جدية ومسؤولية أمام التحديات التي تواجه الوطن، والتي تتطلب رؤية وجهوداً مشتركة والتقدم بخطوه وطنية موحدة إلى الإمام، نحو إجراء الحوار الوطني النافع، وتفعيل منطق الحكمة اليمانية والعقل الجماعي ، بتغليب مصلحة الشعب والوطن على كل المصالح والمنافع الضيقة، مؤكداً أن الوطن بيت الجميع، والشعب حصنه المنيع.

كما أكد رئيس مجلس النواب أن مواقف ممثلي الأمة لن تكون إلا كما عهدهم الشعب، أوفياء للوطن ، وعوناً لكل جهد مخلص يُبذل في سبيله، ويحرص على مصلحة الشعب ويحافظ على وحدته وأمنه واستقراره وازدهاره. مبيناً أن التحديات الراهنة تطرح أمام نواب الشعب مهاماً جسيمة، ينبغي إدراك أهميتها والارتقاء بآليات العمل البرلماني لانجازها بوتيرة عالية، كما فعلوا ذلك في سالف الأيام وبعزيمة وروح الفريق الوطني الواحد.

وأوضح رئيس مجلس النواب أن هذه الفترة من أعمال المجلس تنعقد وبلادنا تشهد نجاحات وانجازات عظيمة ،في مختلف المجالات، ومتزامنة مع أعياد ومناسبات لها معان ودلالات عميقة في حياة شعبنا وتاريخه الحضاري المجيد.. لافتاً الى أن تلك الأفراح والمناسبات البهيجة التي تعم كل بيت على طول وعرض اليمن السعيد ليست مجردة المعاني بل تصاحبها افتتاح مشاريع تنموية عدة ومتنوعة، وكذا وضع أحجار الأساس لمشاريع اقتصادية جديدة تشمل عموم المحافظات. وقال : تشكل تلك المشاريع إضافة نوعية إلى معالم التقدم الذي يحرزه شعبنا بزعامة قائده فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي يرعى تلك الانتصارات والإصلاحات المواكبة لكل ما هو جديد ونافع لبلادنا وشعبنا ويطور من نظامه السياسي وقدراته الاقتصادية. ونوه رئيس مجلس النواب إلى أن تلك المكاسب ، تؤكد مدى صحة النهج السياسي الوطني الديمقراطي والتنموي لبلادنا، والذي لايستطيع إنكاره إلا جاحد، وإذا كان هناك بعض الاختلالات الأمنية تحدث في مناطق معينة من البلاد، فإنها دون شك مدانة من الجميع وهي أفعال شريرة منطلقة من أفكار ظلامية وحاقدة من بعض ضعفاء الإيمان والنفوس الخارجين على النظام والقانون والذين فقدوا مصالحهم الذاتية وفشلوا في حياتهم الخاصة والعامة في تحقيق أي منجز تنموي يخدم الشعب ويعبر عن طموحاته وتطلعاته ويحقق أحلامه الكبيرة.□

في لقائه بالقطاع النسوي بمحافظة شبوة

باجيل يؤكد على أهمية دور المرأة في التحضير للانتخابات النيابية

◁ شبوة - عادل القباص

■ التقى الأخ ناصر محمد باجيل عضو مجلس النواب رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة شبوة القيادات النسوية المؤتمرية بالمحافظة والمديريات وبحضور الاخت فاطمة حسن سالم رئيسة القطاع النسوي بفرع المؤتمر في محافظة شبوة، تم فيه مناقشة سبل تعزيز الأداء التنظيمي ومعالجة المعوقات التي تواجه نشاط القطاع النسوي.

□ باجيل

وفي اللقاء أكد باجيل على ضرورة تفعيل النشاط النسوي والسياسي والتنظيمي للقطاع النسوي في المحافظة والمديريات وأهمية المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية والدور الذي يجب أن تقوم به خلال المرحلة المقبلة في التحضير والإعداد للانتخابات والمشاركة الفاعلة لإنجاح انتخابات المجالس المحلية والنيابية القادمة وفي موعدها المحدد، مشدداً على أهمية العمل بروح الفريق الواحد وتنسيق الجهود المؤتمرية في المحافظة والمديريات.. هذا وقد تم اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بمعالجة أوضاع القطاع النسوي وتفعيل وتنشيط العمل التنظيمي على مختلف الأصعدة.□